وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سلسلة محاضرات مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

طلبة السنة الثانية ماستر علاقات دولية

مسؤول المقياس : د. فؤاد جدو

المحاضرة السادسة : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 1962-1989

تمهيد :

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداد طبيعي للدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية التي ارست دعائم و مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة ، و التي اكدت على هذه المبادئ و التوجهات من خلال تأكيدها في الدساتير و الإعلانات الرسمية للدولة الجزائرية و من هذا المنطلق نجد ان دراسة مبادئ و أسس و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية امر لا بد منه لفهم و تحليل هذه السياسة في بيئتها الإقليمية و الدولية من خلال التطرق إلى المبادئ و المحددات و الأهداف .

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

لأي دولة مستقلة سياستها الخارجية التي تعتمد عليها في التعامل مع المجتمع الدولي و تمثل الاطار الاشمل لحماية مصالحها الوطنية و الدفاع عنها و البيئة التي تتعاون فيها من اجل تحقيق السلم و الأمن الدوليين، و الجزائر رسمت مبادئها منذ الثورة التحريرية سواء عبر بيان اول نوفمبر او مؤتمر الصومام او كذا دساتير ما بعد الاستقلال في اطار سيادية الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية.

تعتبر الثورة الجزائرية احد المرتكزات التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها مرجعا رئيسيا في بناء الأسس و المبادئ ، حيث اكدت الثورة الجزائرية على الوحدة و السيادة الوطنية و رفض القمع و الاحتلال الأجنبي و التدخل الخارجي ، بالإضافة إلى محاربة التمييز العنصري الذي عانت منه الجزائر على مر فترة الاستعمار [1].

---

[1] إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 124

قبل التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية لا بد من التطرق إلى التحولات و الظروف التي بلورة هذه المبادئ حتى نتمكن من فهم البيئة التي تم وضع فيها هذه المبادئ و مدى تأثير هذه المبادئ على مراحل النشاط الدبلوماسي الجزائري في مرحلة الثورة التحريرية و حتى ما بعد الاستقلال.

ظروف و تطورات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

جاءت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع الثورة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر ثم مؤتمر الصومام و تبلورة بشكل نهائي بمؤتمر طرابلس اين حدد محاربة الاستعمار و دعم حركات التحرر اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بل اعتبرت الموجه لها، و تم التأكيد على هذه المبادئ مع المؤتمر السنوي لجبهة التحرير الوطني المنعقد سنة 1964 حيث أعاد التأكيد على المبادئ المعتمدة في مؤتمر طرابلس.[2]

و هذا الى جانب النشاط الخارجي للجزائر بعد الاستقلال في فترات مختلفة ، اين نصل ان النشاط الدبلوماسي ارتبط بهذه المبادئ مع اختلاف في توظيف هذه المبادئ وفق طبيعة النظام السياسي و طبيعة النظام الدولي.

فالجزائر تعتبر مسالة دعم حركات التحرر مسالة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية بحكم التجربة الجزائرية في الاستقلال عن فرنسا اين خاضت حربا تحريرية كلفتها الكثير و لهذا فالجزائر سعت إلى استقبال الكثير من حركات التحرر في افريقيا و دعمهم ماديا و عسكريا و سياسيا في اطار التعاون الافريقي.[3]

كما تعتبر فترة السبعينات من القرن الماضي ازهى مراحل الدبلوماسية الجزائرية خاصة عام 1974 اين ترأست الجزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة و قمة الأبيك في نفس السنة و بداية طرح مقاربة الجديدة في الاقتصاد العالمي يقوم على التعاون جنوب جنوب و شمال جنوب وفق استثمار افضل للقدرات و الإمكانيات التي تمتلكها الدول النامية ، اين تم افتتاح قمة دول عدم الانحياز من طرف الرئيس هواري بومدين بعنوان " البترول ، المواد الأولية و التنمية" .[4]

---

[2]Amina Mernache , "la diplomatie algérienne , la nostalgie d'une gloire perdue", revue dynamique internationales : université de paris est Créteil , n 07 , 2012 , p 2

[3]Ammara Bekkouche ;" la politique africaine de l'Algérie" , revue africaine des livres , V3 N 1 , mars 2007 , p 2

[4]Amina mernache , Op.cit. p 7

اما في عهد الرئيس شادلي بن جديد فاستفاد من العمل الدبلوماسي الذي قام به الرئيس هواري بومدين مع تغير وزير الخارجية الذي كان آنذاك عبد العزيز بوتفليقة بمحمد صديق بن يحي اين غيرت نوعا ما الجزائر من استراتيجيتها من خلال الاعتماد على البرغماتية بدل الاديولوجية رغم الإبقاء على مبادئ الاشتراكية في الدستور و النظام ، فرغم وفاة وزير الخارجية محمد صديق بن يحي في 03 ماي 1982 الا ان النشاط الدبلوماسي الجزائري بقي محافظا على النجاحات المحققة أي ساهمت الجزائر في تحرير الرهائن الامريكان في طهران سبتمبر 1983 و القيام بأول زيارة لرئيس شادلي بن جديد إلى الولايات المتحدة الامريكية في افريل 1985 .[5]

الا ان السياسة الخارجية الجزائرية مع عودة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حاول ان يقود بنفسه الملف الخارجي اين قام بأول خطوة و هي استضافة الجزائر لقمة منظمة الوحدة الافريقية في منتصف جويلية 1999 ثم الدخول في حوار مع الحلف الأطلسي ضمن مقاربة امنية جديدة و بعدها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هندسة اتفاق السلام ما بين اثيوبيا واريتيريا في 12 ديسمبر 2000 و القيام بزيارة دولة إلى فرنسا في جوان 2000 و إلى الولايات المتحدة الامريكية 2001 .[6]

هذه كلها تؤكد على التحول في السياسة الخارجية الجزائرية التي أصبحت مختلفة وفق منطق براغماتي بحت إلى جانب المحافظة على المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية ، و يمكن حصر منطلقات و ابعاد السياسة الخارجية التي تميزت بالاستمرارية و الثبات و الذي استمدته من ثوابت و اهداف التي جسدتها جبهة التحرير الوطني اثناء الثورة التحريرية و هي كما يلي :[7]

- لم تهدف الثورة الجزائرية إلى تحقيق القيم الإنسانية و تطبيق القوانين احترام حقوق الانسان على امة و شعب و استرجاع سيادة دولة الجزائر فقط بل كذلك و في نفس الوقت كانت لها ابعاد دولية من اجل التنسيق و العمل المشترك لتحقيق هذه الأهداف في الجزائر و في المناطق الأخرى من العالم خاصة العالم المستعمر ذلك ما تضمنه بيان اول نوفمبر .
- يعتبر الهدف الأكبر للثورة الجزائرية هو الدفاع عن حق جوهري في القانون الدولي و هو حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها .
- دعم الامن و السلم الدوليين من خلال منطقة المغرب العربي و البحر المتوسط .

---

[5] Ibid. p 11

[6]. Amina mernache , Op.cit .p 13

[7] إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 131

- قدمت الثورة الجزائرية نموذجا للشعوب المستعمرة في استخدام ما يعرف بالثورة الشعبية و الذي اعتبر مثالا لمواجهة الاستعمار في اسيا و افريقيا و احسن مثال على ذلك ما قام به المناضل و الرئيس السابق لجنوب افريقيا نيلسون مانديلا اين توجه في 1962 إلى الجزائر بالقرب من الحدود المغربية للتدريب و بعد خروجه من السجن عام 1990 كانت اول وجهة له خارج جنوب افريقيا هي الجزائر اعترافا بالبعد التحرري و الإنساني للثورة الجزائرية.
- كان للثورة الجزائرية الأثر المباشر في اصدار القرار 1514 في ديسمبر 1960 و المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة ووضع حد بدون قيد او شرط للاستعمار بجميع صوره .

بعد التطرق إلى الظروف و مراحل النشاط الدبلوماسي الجزائري و دور الثورة الجزائرية في رسم و صياغة السياسة الخارجية الجزائرية نجد ان تحديد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تم وضعه مع اعلان بيان اول نوفمبر و تعاملت الحكومة المؤقتة الجزائرية وفق هذه المبادئ في دبلوماسيتها لتحقيق اهداف الثورة التحريرية الا ان هذه المبادئ تشكلت بشكل أوضح بعد الاستقلال ، و يمكننا ان نلخص اهم المراحل التي رسمت معالم و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب بيان طرابلس 1962 :

كان اجتماع طرابلس في 27 ماي إلى 4 جوان 1962 بداية تجسيد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال و تكملت للنشاط الدبلوماسي الثوري الجزائري ، و يمكن ان نحدد هذه المبادئ كما جاءت في اجتماع طرابلس كما يلي : [8]

- **أولا : النضال ضد الاستعمار و الامبريالية :** هذا المبدأ جاء نتيجة لما عاشته الجزائر من استعمار فرنسي طويل و مشاركة الدول الغربية الليبرالية إلى جانب فرنسا في محاربتها للثورة الجزائرية بالإضافة إلى مشاركة الحلف الأطلسي و هذا ما جعل الجزائر تضع اول مبادئها في سياستها الخارجية هي محاربة الاستعمار و الامبريالية الغربية ، و لهذا اعتبرت الجزائر في بيانها بانها تسعي إلى تحقيق الاستقلال و عدم التكتل إلى أي جهة إلى غاية التخلص من الامبريالية.
- **ثانيا : دعم الحركات التي تسعي إلى الوحدة و التعاون :** نتيجة لاتساع الحركة الاستقلالية و حركات التحرر التي انتجت توجها نحو التعاون ضد الامبريالية و هنا حددت السياسة الخارجية

[8]Ardavan Amir aslani ; l' âge d'or de la diplomatie algérienne , Constantine : media plus ; 2015 ; p 15

الجزائرية الدوائر الجغرافية و هي الدائرة المغاربية ثم العربية و الافريقية حيث اعتبر البيان ان هذه الدوائر هي الأهم من اجل تحقيق وحدة الشعوب .

- **ثالثا : دعم حركات التحرر** [9] جاء في هذا الاجتماع بان الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر بعد نيل استقلالها خاصة المستعمرات التي لاتزال تناضل في افريقيا كانغولا و جنوب افريقيا و العديد من دول شرق افريقيا .
- **رابعا : دعم التعاون الدولي** : جاء في الاجتماع بانه يجب تعزيز التعاون الدولي ما بين شعوب و دول افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية في كافة المجالات و الميادين من اجل قيم الديمقراطية و العدالة و الحرية .
- **خامسا : جعل جيش التحرير هو الجيش الشعبي الوطني الذي يقوم بحماية الامة و الدفاع عنها.**

من خلال ما سبق نجد ان هذه المبادئ لم تختلف عن المبادئ التي جاءت بها الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية بل كملتها في اطار تدعيم الرؤية الجزائرية للقضايا الدولية و الإقليمية وفق ثوابت وطنية تحدد في الدساتير و تصبح سياسة موجهة للدور الجزائري الخارجي.

اهداف و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1963 :

و يمكن ان نلخص اهم الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي و الدولي حسب ما جاء في دستور 1963 وفق المادة 10 كما يلي :

1- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و امنها الوطني و هذا ما جعل ارتباط المقاربات و الاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم دور كبير للمؤسسة العسكرية و [10]هذا لا يكون الا من خلال حماية الحدود و البلاد من أي خطر خارجي و هذا العمل لا يكون فقط وفق المؤسسة العسكرية بل يندرج تحت الأهداف الوطنية ككل بما فيها السياسة الخارجية.

2- زيادة قوة الدولة : يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الإدارة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و امنها ووجود الجزائر كقوة جهوية بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور

---

[9] Ibid ; p 16

[10] الدستور الجزائري 1989 ، مأخوذ من موقع ر المجلس الدستوري ، مرجع سابق

القاطرة التي تقود بقية الدول المغاربية [11] إلى الوحدة و التعاون و بتالي تزيد من مكانة الجزائر في بعدها المغاربي أولا و العربي و الافريقي ثانيا.

فهذه المبادئ جاءت وفق الأهداف الكلية و انطلاق السياسة الخارجية في النشاط الا ان بعض الظروف الداخلية و الخارجية اثرت في هذا النشاط الخارجي من بينها الصراعات الداخلية في السلطة و الاعتداء المغربي على الجزائر إلى جانب الانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع في تلك المرحلة و هو هواري بومدين و تعطيل الدستور ، و بالتالي هذه المبادئ كانت موجودة لكن بيئة تفاعلها كان معقد.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1976 :

جاء في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية حسب المواد التالية لدستور 1976 . [12]

المادة 86 : تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمن مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية " و من خلال هذه المادة نجد ان السياسة الخارجية قائمة في مبادئها وفق المبادئ الدولية للمنظمات الدولية بحكم ان انضمام الجزائر لها يشكل تلقائيا موافقة الجزائر على مبادئ هذه المنظمات و تتماشي معها و التي في الغالب تكون هادفة للأمن و السلم الدوليين ، كما نلاحظ ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على البعد الدولي و المتمثل في الأمم المتحدة إلى جانب البعدين العربي و الافريقي لأهمية المكانة الجيو استراتجية للجزائر.

المادة 87 " تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب. [13]

تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبينة على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة او للاتحاد او للاندماج كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية ، وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

---

[11] مرجع نفسه .

[12] www.conseil-constitutionnel.dz/consultitution76 الدستور الجزائري موقع المجلس الدستوري بتاريخ 2017/03/17 على الساعة 12.00

[13] الدستور الجزائري من موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق

نلاحظ من خلال هذه المادة ان الجزائر تضع في أهدافها الوحدة العربية كخيار استراتيجي لها و هذا الهدف كان موضوعا في البيانات التي صدرت خلال الفترة الاستعمارية خاصة المنطقة المغاربية التي تعتبر شعبا واحدا يجب تحقيقه في أي صورة ممكنة مادام انها تخدم الصالح العربي ككل.

المادة 88 " تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية .[14]

وهذا دليل على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نحو افريقيا كعمق حيوي و ارتباط تاريخي في اطار مكافحة الاستعمار و لهذا وضعت الجزائر الوحدة و التعاون الافريقي كهدف أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية .

المادة 89" تمتنع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها"

فالجزائر من خلال هذه المادة وضعت احد اهم أسس السياسة الخارجية الجزائرية الا و هو عدم استخدام القوة ضد الغير او التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بالإضافة إلى انها تسعي إلى حل النزاعات الدولية بطرق سلمية كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية.

المادة 90" وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه تناضل الجزائر من اجل السلم و التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " .[15]

و تأكيدا لما سبق فان الجزائر تعمل على تحقيق السلام و الدفع إلى ذلك في شتى المجالات و هذا ماس سعت اليه الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم.

و لهذا فان التقيد و الالتزام بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ما بين الدول و الجزائر واحدة منها وفق مبادئ الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية.

المادة 91" لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني "[16]

---

[14] الدستور الجزائري ، المجلس الدستوري ، مرجع سابق

[15] الدستور الجزائري ،مرجع سابق .

[16] مرجع نفسه.

وفقا لهذه المادة فان الجزائر حسمت مسالة الاطماع المغربية الهادفة إلى الاستيلاء على أجزاء من الأراضي الجزائرية خاصة الجهة الغربية وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية تعمل على غلق أي مناورة و تضع البعد الوحدوي للأراضي الجزائرية كهدف في السياسة الخارجية لابد من المحافظة عليه و الدفاع عنه

المادة 92 " يشكل الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد و الامبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثورة".[17]

و تؤكد الجزائر في مسعها ان اهداف الثورة التحريرية هي الخط الموجه في سياستها الخارجية خاصة فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي أين كان الصراع الأيديولوجي قائما و في أوجه و بتالي وضعت السياسة الخارجية مبادئها وفقا لهذه الأهداف المسطرة منذ الثورة التحريرية و التي عملت على تحقيقها في تلك الفترة .[18]

ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار بكل انواعه.

و قد اشارت **المادة 88** من الدستور سنة 1976 إلى " **ان تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية و ترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية** " [19] ، و على هذا الأساس فان المشرع الجزائري لم يهمل بعض المبادئ الأساسية للسياسة الافريقية للجزائر .

كما يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي و الاقتصادي من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية .

و هنا يتضح مبدا اخر للسياسة الخارجية الجزائرية الا وهو دعم الشعوب في تقرير مصيرها و دعمها أيضا في التحرر و الكفاح المسلح ضد الاستعمار و الذي يعتبر امتدادا لمبادئ الثورة التحريرية و لا يزال إلى وقتنا الحاضر من خلال الدعم اللامشروط للقضية الفلسطينية و كذا القضية الصحراوية.

---

[17] مرجع نفسه.

[18] منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 ، ص 37

[19] مرجع نفسه ، ص 37

المادة 93 " يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية "

حددت هذه المادة احد اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الا وهي عدم التدخل و دعم التعاون الدولي أي تعزيز التعاون بين الجزائر و مختلف دول العالم في مبادئ عادلة و الحفاظ على الحدود الدبلوماسية في ما يخص الجانب الداخلي للدول و هذا خط سير السياسة الخارجية الجزائرية الثابت الذي لم يتغير إلى يومنا هذا و نجد هذا المبدأ لم تنص عليه أي مادة في دستور 1963 الا انه كان موجودا في خطابات الرسمية للدولة الجزائرية.[20]

[20] مرسي بشير ، الامن السيادي الجزائري و مقاربة الحدود الامنة ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص 351